Al-rafidain of Law (ARL)

https://alaw.uomosul.edu.iq

The role of the european court of human rights model judgment in the development of legal protection mechanisms

Amjad Sharif Ali[1]
Al-Noor University/ College of Law
amjaad.shrife@alnoor.edu.iq

Fathi Muhammad Fathi[2]
College of Law/ University of Mosul
dr.fathi4175@uomosul.edu.iq

Article information

Article history
Received 27 September, 2022
Revised 26 October, 2022
Accepted 30 October, 2022
Available Online 1 March, 2025

Keywords:
- Model judgment procedure
- Repeated complaints
- Fundamental problem
- Execution of judgments

Correspondence:
Amjad Sharif Ali
amjaad.shrife@alnoor.edu.iq

Abstract

The model judgment is a procedure adopted by the European Court in response to the increasing number of complaints arising from the same violation of rights guaranteed by the European Convention on Human Rights. These recurring complaints indicate a fundamental issue within the domestic legal system of the respondent state. Through this procedure, the Court identifies general measures that the state must implement to address the core problem efficiently. Additionally, the state is required to establish an internal appeal mechanism to handle repeated complaints that have been postponed until corrective measures are taken. This type of judgment differs from ordinary rulings in its legal effects and unique characteristics. The key question remains: to what extent can this distinct nature be reconciled with the principles of the European Convention and the jurisdiction of the Court.

Doi: 10.33899/arlj.2022.136076.1225
© Authors, 2025, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

دور الحكم النموذجي للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في تطوير آليات الحماية القانونية

أمجاد شريف علي
كلية القانون/ جامعة النور

فتحي محمد فتحي
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ٢٧ أيلول، ٢٠٢٢
التعديلات ٢٦ تشرين الأول، ٢٠٢٢
القبول ٣٠ تشرين الأول، ٢٠٢١
النشر الإلكتروني ١ آذار، ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية

- إجراء الحكم النموذجي
- شكاوى مكررة
- مشكل جوهري
- تنفيذ الأحكام

المستخلص

الحكم النموذجي هو إجراء تقوم به المحكمة الأوربية " نتيجة لتزايد عدد الشكاوى المقدمة إلى المحكمة ويرجع سبب هذه الشكاوى" إلى الانتهاك نفسه للحقوق المضمونة من قبل الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان, أي يكون هناك مشكل جوهري في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعى عليها, فتقوم المحكمة وفقًا لهذا الإجراء بتحديد تدابير العامة الواجب على الدولة المدعى عليها أن تتخذها" من أجل إيجاد حل سريع للمشكل الجوهري وتلزم الدولة المعنية بإجراء طعن داخلي للنظر في الشكاوى المكررة والتي تم تأجيل النظر فيها من قبل المحكمة لحين اتخاذ تلك التدابير, وهذا الحكم يختلف عن الأحكام الاخرى فيما يتعلق بالآثار التي يرتبها هذا الحكم بالإضافة إلى الخصوصية التي يتمتع بها على خلاف الأحكام العادية فإلى أي مدة يمكن أن نوفق بين هذه الخصوصية والمبادئ التي تحكم الاتفاقية الأوربية ونطاق اختصاص المحكمة.

المقدمة

أولًا : تعريف بالبحث :

إن نظام الحماية الذي نشأ في ظل الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان قد شهد تطورات مهمة بصدور بروتوكول (١١) الملحق بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان . فقد أُضيف على آليات الحماية الطابع القضائي وكان ذلك بإلغاء اللجنة الأوربية والإبقاء على المحكمة الأوربية, وبذلك أصبحت المحكمة صاحبة الاختصاص الحصري، حيث أصبحت هي وحدها تنظر في القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية الأوربية. وترتب على ذلك أن اختصاص المحكمة أصبح إلزاميًا في مواجهة الدول الأطراف ويضاف إلى ذلك الاعتراف للأفراد بحق اللجوء المباشر للمحكمة في تقديم الشكاوي عند انتهاك حقوقهم دون الحاجة إلى موافقة دولهم. ونتج عن ذلك ارتفاع متزايد في الشكاوي المقدمة للمحكمة دون البت فيها كل واحدة على حدة" كونها متشابهة المضمون، هذا الأمر دفع بالمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في البحث عن وسيلة يتم من خلالها النظر في القضايا المتماثلة وإصدار حكم واحد بشأنها, وكل ذلك تم باستحداث إجراء جديد في سعي المحكمة إلى تطوير الحقوق والمفاهيم تمثل كل ذلك في الحكم النموذجي الذي يركز في الاساس على وجود انتهاك جوهري ومنتظم لحقوق الإنسان من قبل النظام القانوني الداخلي للدول الأعضاء في الاتفاقية، فيسمح لهم بمعالجة الانتهاكات المتكررة وهو يختلف عن الأحكام العادية الأخرى.

ثانيًا : أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في كونه محاولة من الباحث لتسليط الضوء على أهمية إجراء الحكم النموذجي بـعدّه من أهم التطورات التي طرأت على نظام الحماية الدولية بعد نفاذ بروتوكول (١١) للاتفاقية الأوربية, فيعد اجتهادًا قضائيًا للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان, وتسليط الضوء عليه أمر مهم" فهو يشكل وسيلة فعّالة لتلافي الانتهاكات الجوهرية والآثار السلبية للشكاوى المكررة على السير الحسن لعمل المحكمة.

ثالثًا: منهجية البحث

للإجابة على العديد من التساؤلات التي تدور حول إجراء الحكم النموذجي تم اعتماد المنهج التحليلي الاستقرائي لتحديد الخصوصية التي يتمتع بها إجراء الحكم النموذجي وتوضيح آثاره .

رابعًا: خطة البحث

نظرًا للخصوصية التي يتمتع بها الحكم النموذجي فهو يطرح عدد من التساؤلات تتمحور في الأساس حول مفهومه ومعايير تطبيقه من جهة, وحول حجيته والالتزامات التي يرتبها في مواجهة الدولة المدعي عليها وأثر اختصاص المحكمة من جهة أخرى, وإلى أي مدى يمكن التوفيق بين خصوصيته وحدود اختصاص المحكمة, وعليه ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: الأول: ماهية الحكم النموذجي، الثاني: آثار تطبيقه.

المبحث الأول

ماهية الحكم النموذجي

من أهم التعديلات الإجرائية التي طرأت على نظام الحماية الدولية منذ دخول بروتوكول (١١) حيز النفاذ هو الحكم النموذجي للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان[١]. إنشاء بموجب حكم اصدرته المحكمة الأوربية في قضية ضد بولونيا[٢], وقد رسخته في نص

(١) إضافة إلى الحكم النموذجي تصدر المحكمة نوعًا آخر شبيها يطلق عليه الأحكام شبه النموذجية وهي التي تقر فيها المحكمة وجود مشكل منتظم أو جوهري دون تحديد تدبير معين لإصلاح الانتهاك ولا تقوم بتأجيل النظر في الشكاوى المماثلة، غير أن التمييز بين الأحكام النموذجية وشبه النموذجي غير مستقر في الاجتهاد القضائي للمحكمة نظرًا لعدم أهمية هذا التمييز من الناحية العملية. انظر: تفصيلا أكثر حول هذه المسالة:
Voir aussi: Antonio Di Marco, "L'état face aux arrêts pilotes de la cour européenne des droits de l'homme", (in: Revue trimestrielle des droits de l'homme, N°108, | octobre 2016), pp 901-902.

(٢) تتلخص وقائع قضية Broniowski في ان السيدBroniowski ومثله عشرات الآلاف من الأشخاص ادعوا انتهاك الحكومة البولونية لحقهم في الملكية على أساس عدم حصولهم على تعويض عن ممتلكاتهم التي اضطروا للتخلي عنها في مناطق ما وراء=

المادة (٦١) من النظام الداخلي للمحكمة بناء على توصيات وقرارات لجنة الوزراء[1], ونتيجة للارتفاع المتزايد للشكاوى والضغط الكبير على المحكمة فقد أدى هذا الإجراء الى تطور ممارسة المحكمة في مواجهة هذه الضغوطات, ومن أجل التعرف على خصوصية هذا النوع من الأحكام يتطلب في بداية تحديد مفهومه ومن ثم التطرق إلى المعايير التي يتم اعتمادها في تطبيقه. فقسم هذا المبحث على أساس ذلك إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الحكم النموذجي.

المطلب الثاني: المعايير المعتمدة في تطبيقه.

المطلب الأول

مفهوم الحكم النموذجي

يعد الحكم النموذجي اجتهادًا قضائيًا للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان تم استنباطه في قضية Broniowski ضد بولونيا للتصدي الارتفاع المتزايد لعدد الشكاوي المكررة والناتجة عن نفس الانتهاك، وهو يركز على وجود خلل جوهري في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعى عليها, وتلجأ المحكمة الأوربية عند تطبيق هذا الحكم إلى فرض تدابير عامة واجب اتخاذها كحل سريع للإشكال الجوهري وإلزام الدولة المعنية

=نهرBoug ، بعد تغيير الحدود السياسية عقب الحرب العالمية الثانية، والتي تعهدت الدولة البولونية بتعويضهم عنها، وأصدرت العديد من القوانين لتعويض هؤلاء الأشخاص لكن المحكمة أقرت مخالفتها للاتفاقية، وأعلنت وجود مشكل جوهري في النظام القانوني لبولونيا يجب معالجته من خلال تدابير تشريعية وإدارية تسمح لآلاف الأشخاص المتضررين بالحصول على إصلاح للانتهاك وتعويض كافٍ عن ممتلكاتهم.

(١) يعد حكم Broniowski ضد بولندا أول حكم نموذجي صادر عن المحكمة جاء تنفيذًا لقرار لجنة الوزراء رقم(٣) (٢٠٠٤) المتعلق بالأحكام التي تتضمن وجود مشكل جوهري واستجابة للتوصية رقم (٦) (٢٠٠٤) المتعلقة بتحسين الطعون الداخلية الصادرة عن لجنة الوزراء، بعدها قامت المحكمة بتطوير وتوسيع إجراء الحكم النموذجي إلى أن قامت بتقنينه في المادة (٦١) من نظامها الداخلي الصادر بتاريخ (٢١) فيفري ٢٠١١..

بإنشاء طعن داخلي للنظر في الشكاوى المكررة التي أجل الفصل فيها لحين اتخاذ تلك التدابير, وهذا النوع من الأحكام لها خصوصية معينة بالنظر لما يترتب عليها من آثار.

ولكي تقوم المحكمة الأوربية بتطبيق الحكم النموذجي يجب توافر عدة عناصر أساسية تميزه عن غيره عن الأحكام الأخرى, فيجب أن يتضمن كعناصر مكونة له وجود مشكل جوهري فالمحكمة تختار قضية نموذجية تفصل فيها بموجب الحكم النموذجي, ويستند هذ الحكم إلى وجود مشكل جوهري ذي امتداد واسع في النظام القانوني الداخلي ويمس بحقوق عدد معتبر من الأفراد. وبالتالي ينتج عن هذا المشكل الجوهري تلقي المحكمة عدد كبير من الشكاوى المكررة[1] والمبنية على نص قانوني سبق للمحكمة أن أقرت عدم توافقه مع الاتفاقية الأوربية وصدر عنها حكم في هذا الشأن. وتقوم المحكمة بتحديد الخلل الموجود في النظام القانوني الداخلي للدولة المعنية، وغالبًا ما يكون تشريع مخالف للاتفاقية وهو مصدر الانتهاك الذي أقرته المحكمة, وهنا تصدر المحكمة تعليماتها للدولة المدعى عليها وتوجهها باتخاذ إجراءات واضحة وفاعلة لمعالجة القصور.

أما العنصر الآخر الواجب توافره" من أجل تطبيق الحكم النموذجي هو تحديد تدابير الواجب اتخاذها فالمحكمة تلزم الدولة _تحت رقابة لجنة الوزراء _باتخاذ تدابير لإصلاح المشكل الجوهري الناتج عن الانتهاك المقرر, بشكل يخفف الضغط على نظام الحماية ويقلص عدد الشكاوى المقدمة إلى المحكمة.

وإصلاح الانتهاك المقرر لا يتم إلا من خلال تدابير عامة يوضع في نظر الاعتبار جميع المتضررين سواء الذين قدموا شكاوى مكررة أو من المحتمل مستقبلًا أن يقدموا شكوى مؤسسة على الانتهاك نفسه. وهذه التدابير ما هي إلا حلول مستعجلة" الهدف منها منع تفاقم المشكل الجوهري, بالإضافة إلى توفر الحماية للحقوق المنتهكة بشكل كافٍ ومناسب على المستوى الوطني. وهو بذلك يكون ذا طابع علاجي ووقائي في الوقت ذاته[2]" لذلك وجب تطبيقه بأثر رجعي بصورة تجنب المحكمة تكرار إقرار الانتهاك نفسه في سلسلة

(١) الشكاوى المكررة هي القضايا المتعلقة بممارسة أو نص تشريعي التي سبق أن صدر بشأنه حكم من المحكمة.

(2) Cour EDH, Première Section, Affaire Burdov c. Russie (n°2), (Requête no 33509/04), Arrêt du15 janvier 2009, p 134.

طويلة من القضايا المتماثلة[١]. وبما أن الهدف الرئيس لإجراء الحكم النموذجي تخفيف الضغط على المحكمة" لذلك تعمدت الأخيرة إلى وقف النظر في الشكاوى المكررة لحين اتخاذ التدابير المحددة وتنفيذ الحكم النموذجي. وعلى الرغم من ذلك فالمحكمة تستطيع استئناف النظر في الشكاوى المؤجلة" لكي تضمن سير العدالة, وذلك يكون في حالة عدم امتثال الدولة بشكل كامل لمضمون الحكم النموذجي[٢], أو إحالتها إلى القضاء الوطني للفصل فيها.

أما عن اهمية الحكم النموذجي فقد جاء هذا الحكم من أجل صد التحديات التي تهدد فعالية نظام الحماية الذي أنشأته الاتفاقية الاوربية, حيث يخفض عدد الشكاوى ويسمح بحلها على المستوى الوطني[٣], فهذا النوع من الأحكام يتطلب تنفيذه اتخاذ تدابير محددة وواضحة" لإصلاح فعال للانتهاك الموجود في النظام القانوني الداخلي للدول, فهو وسيلة مهمة لتسليط الضوء على النقائص الموجودة في النظام القانوني الداخلي للدولة المعنية، وإبراز أسباب الانتهاك" من أجل جعل القانون الداخلي يتوافق مع الاتفاقية تجنبًا لقيام مسؤولية الدولة هذا من الناحية الموضوعية, أما من الناحية الإجرائية فتكمن أهميته في ضمان تنفيذ أضمن وفعلي لحكم المحكمة، فهو يساعد الدول على أن الوفاء بالتزامها الوارد في المادة (٤٦) من الاتفاقية الأوربية بالامتثال لحكم المحكمة, فالتدابير العامة المتخذة تمنح الدولة المدعى عليها فرصة لتجنب إدانات متكررة, ومعالجة المشكل الجوهري المتواجد في نظامها القانوني الداخلي من قبل سلطاتها الوطنية, وبالنتيجة سوف يؤدي ذلك إلى تقليل عدد الشكاوى المعروضة أمام المحكمة وتخفيف الضغط عنها.

وبناء على ما سلف ذكره يمكننا القول إن الحكم النموذجي هو حكم يتعلق بالقضايا التي تكشف عن وجود مشكل جوهري ومنتظم تسبب في تلقي المحكمة عدة

(1) (2) Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no31443/96), Arrêt du 28septembre 2005, , p 193.

(٢) د. مريم بو غازي, د. يوسف بو القمح, إجراء الحكم النموذجي في الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان, (مجلة الاجتهاد القضائي, العدد ٠٢, | ٢٠٢١)، ص٥٦٥.

(٣) أحمد أبو الوفا, الحماية الدولية لحقوق الإنسان, كلية الحقوق ,جامعة القاهرة, دار النهضة العربية, ط٤ ,٢٠١٥ ,ص٣٦٤_ص٣٦٥.

شكاوى مكررة، وتحديد وجود هذا المشكل وآثاره على عمل المحكمة يرجع تقديره لهذا الأخيرة وحدها .

المطلب الثاني

معايير المعتمدة في تطبيقه

لم يعطِ الاجتهاد القضائي للمحكمة دلالة واضحة حول المعايير التي تعتمد عليها المحكمة عند تطبيق إجراء الحكم النموذجي, فعلى الرغم من كون هذا الإجراء يؤدي إلى تجميد الشكاوى المكررة, ويلزم الدولة بإنشاء طعن داخلي فعلي, فهذا يوحي إلى أن المحكمة تعتمد على معيار كمي, إلا ان المحكمة أقرت في أحد القضايا إنه ليس من الضروري أن تتلقى المحكمة عددًا كبيرًا من القضايا المماثلة, فالعنصر الأساس لإجراء الحكم النموذجي هو تكرار الانتهاك في عدة شكاوى بشكل منتظم ومستمر. فالمحكمة عندما ترغب بتطبيق الحكم النموذجي تركز على مبدأ تبحث من خلاله عن حل أكثر سرعة وفعالية من أجل معالجة النقائص التي تعتري حماية حقوق الإنسان المقررة بالاتفاقية على المستوى الوطني, فالمحكمة إذن تضع امامها عاملًا واحدًا وهو الخطر الذي يعتري نظام الحماية والذي يسبب كثرة الشكاوى المكررة التي تنشأ عن نفس المشكل الجوهري. وبما أن إجراء الحكم النموذجي يرتبط بوجود مشكل جوهري أو منتظم في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعي عليها, فيتوجب على المحكمة عند تطبيق إجراء الحكم النموذجي أن تحدد طبيعة المشكل الجوهري, حيث ان مصطلح المشكل الجوهري ما زال غامضًا، والسبب يرجع" لعدم وجود تعريف دقيق له سواء كان تعريفًا قانونيًا أم قضائيًا، مما يجعل هذا المفهوم مرنًا ونطاقه واسعًا، بحيث يشمل عدة مسائل. فإذا رجعنا إلى الاجتهاد القضائي للمحكمة نجد أن المشكل الجوهري هو كل ما ينتج عن وجود قصور في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعى عليها والذي يسبب الضرر للعديد من الأشخاص[١].

وبتالي ينتج عن هذا الضرر تلقي المحكمة عددًا كبيرًا من الشكاوى المكررة[٢],يضاف إلى هذا ممكن اعتباره أيضًا مشكلًا جوهري المسائل المنصوص عليها

(1) Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 28 septembier 2005 , p 189.

(٢) د. مريم بو غازي, د.يوسف بو القمح, مصدر سابق, ص ٥٦٧.

في المادة (٤٣ \ ٢) من الاتفاقية[١]. فمفهوم المشكل الجوهري يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة وقد يكون هناك ضرورة أن تلجأ المحكمة إلى طلب مساعدة الدولة المدعي عليها في تحديد المسائل التي يمكن عدّها مشكلًا جوهريًا. ومتى ما حددت المحكمة المشكل الجوهري في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعي عليها, تتخذ المحكمة قرارها المتعلق بشأن إمكانية تطبيق إجراء الحكم النموذجي, وفق لمعايير ما زالت غير واضحة المعالم مما يؤدي إلى جعل اتخاذ هكذا قرار خاضعًا لسلطة المحكمة التقديرية. وقد أكد ذلك في المادة (٦١) من النظام الداخلي حيث جاءت هذه المادة بصيغة الجواز[٢].

المبحث الثاني

آثار تطبيق الحكم النموذجي

إن الغرض من إجراء الحكم النموذجي" هو إيجاد حل سريع لحالة التزايد في عدد الشكاوى المقدمة إلى المحكمة الأوربية وبالتالي تخفيف الضغط على المحكمة الأوربية ويكون ذلك بإلزام الدولة المعنية بإنشاء طعن داخلي فعلي للنظر في الشكوى على المستوى الوطني, وهذا بدوره يؤدي إلى الحصول على نتيجتين: الأولى هي التركيز على الطابع الاحتياطي لاختصاص للمحكمة الأوربية (المطلب الأول) النتيجة الثانية هي التوسيع من نطاق سلطات المحكمة الأوربية المقررة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان (المطلب الثاني).

(١) وردت صياغة المادة ٤٣/٢ من الاتفاقية الأوربية على النحو التالي:
٢- تقبل هيئة من خمسة قضاة من الدائرة الكبرى بالطلب إذا كانت تطرح القضية مسألة خطيرة متصلة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية أو بروتوكولاتها، أو أيضاً مسألة خطيرة ذات طابع عام.

(٢) المادة (٦١) من النظام الداخلي جاءت بصيغة الجواز حيث نصت في فقرتها الأولى على ما يأتي: أنه يجوز للمحكمة أن تقرر إصدار حكم نموذجي عندما تتضمن الوقائع المعروضة عليها وجود مشكلًا جوهريًا أو منتظمًا أو نقص في النظام القانوني للدولة المعنية، أدى أو من الممكن أن يؤدي إلى تقديم شكاوى أخرى مماثلة.

المطلب الأول

التركيز على الطابع الاحتياطي للمحكمة الأوربية

يبرز دور القاضي الوطني في ضمان حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني واحترام السيادة القضائية لدولته، وذلك من خلال النظر في الشكاوى المكررة والتي تم تأجيل النظر فيها من قبل المحكمة الأوربية" لأنها ألزمت الدولة المعنية بإنشاء طعن داخلي فعلي, فارتفاع عدد الشكاوى المعروضة على المحكمة والمتعلقة بنفس الانتهاك يعد عاملًا مشددًا بالنسبة لمسؤولية الدولة وفق الاتفاقية الأوربية، ويشكل خطرًا على فعالية نصوصها, وهذا الأمر يدفع إلى إلزام الدولة بإنشاء طعن داخلي بشكل سريع وفعلي دون الحاجة إلى تدخل المحكمة, فالمشكل الجوهري يتسبب عنه عدد معتبر من الشكاوى[1].

إذن إجراء الحكم النموذجي يركز على الطابع الاحتياطي لنظام الحماية من خلال مساعدة الدولة المعنية على حل المشكل الجوهري عن طريق النظام القانوني الداخلي للدولة المعنية, حيث يكون النظام القانوني الداخلي على إطلاع بشكل جذري لهذا المشكل, فهدف الحكم النموذجي هو دفع الدولة المعنية إلى إيجاد حل على المستوى الوطني للمشكل الجوهري وذلك من خلال إعطاء أثر كلي لمبدأ الاحتياطية الذي يعد أساس نظام الحماية في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

ويلاحظ عند قيام الدولة باتخاذ تدابير التنفيذ فإن المحكمة عند شطبها للشكوى لا ترفض النظر في تلك الشكاوى، ولا تحرم الأفراد من حقهم في التقدم بشكوى فردية أمام المحكمة, وإنما تعهد إلى الدولة المعنية بتسوية وضعيتهم على المستوى الوطني وفقًا لمبدأ الاحتياطية, فمن غير المقبول أن تكرر المحكمة نفس الانتهاك في عدد متزايد من القضايا, ومن ايجابيات إحالة القضايا إلى القاضي الوطني هو التعاون بينه وبين المحكمة الأوربية يعطي للقاضي الوطني فرصة لإضفاء جودة عالية على احترام حقوق الإنسان.

وإن ما يميز إجراء الحكم النموذجي عن باقي الأحكام الأخرى، هي طبيعته الخاصة وأهدافه والتي تستوجب سريان الطعن الداخلي الجديد الذي ينشأ بموجب تنفيذ

(1) Cour EDH, Quatrième Section, Affaire Driza c. Albanie, (Requête no 33771/02), Arrêt du 13 novembre 2007,p 122.

إجراء الحكم النموذجي بأثر رجعي لقاعدة الأثر الفوري لحكم المحكمة[١]، وهذا ما يؤثر على الشكاوى المؤجلة والتي يعلن عدم قبولها لعدم استنفاذ طرق الطعن الداخلية.

فالقاعدة العامة التي تنص على استنفاذ طرق الطعن الداخلية والتي يتم تقديره عند تقديم الشكوى أمام المحكمة[٢], يظهر استثناء عليها, فالشاكي كيف له أن يستنفذ طرق الطعن لم تكن موجودة عند تقديمه للشكوى, لذلك فقد ورد هذا الاستثناء" لكي يستطيع الأشخاص الذين رفضت شكواهم لعدم استنفاذ طرق الطعن الداخلية ,والاشخاص الذين من المحتمل أن يقدموا شكوى تتعلق بالانتهاك نفسه, سيكونون ملزمين باستنفاذ طرق الطعن الداخلية التي تم إنشاؤها للحكم النموذجي, فهذا الاستثناء يفرض نفسه وفق للطابع الاحتياطي لاختصاص المحكمة ويطبق على القضايا المكررة كافة والمعروضة عليها، ولم يتم إعلان قبولها وتم إحالتها للقضاء الوطني للفصل فيها[٣].

المطلب الثاني

التوسيع من نطاق سلطات المحكمة الاوربية المقررة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان

تتجاوز المحكمة حدود صلاحياتها عند قيامها بتطبيق إجراء الحكم النموذجي، ويكون تجاوزها من خلال ممارستها لصلاحيات لم تنص عليها الاتفاقية, ويظهر ذلك من خلال تدخلها في تحديد التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ الحكم النموذجي, بالإضافة إلى الرقابة التي تتبعها على مدى تنفيذ هذه التدابير والتي تعد وفق للاتفاقية الأوربية من اختصاص لجنة الوزراء. فأحكام المحكمة تتمتع بطابع إعلاني, حيث أن المحكمة يقتصر دورها على إقرار وجود انتهاك دون تحديد ما يجب على الدولة القيام به لإصلاح ذلك

(١) د. مريم بو غازي, د. يوسف بو القمح, إجراء الحكم النموذجي في الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان , مصدر سابق, ص ٥٧٢.

(2) Cour EDH, Troisième Section, Affaire Baumann c. France, (Requête n° 33592/96), Arrêt du 22 mai 2001, p 47.

(3) Cour EDH, Deuxième Section, Affaire Rodon Rexhepi et autres c. Italie, (Requête no 47180/10), Décision du 16 septembre 2014, p 44.

الانتهاك[١]، وهنا تنشأ للدولة سلطة تقديرية في اختيار التدابير الفردية أو العامة الملائمة للوفاء بالتزامها بإصلاح الانتهاك المقرر في حكم المحكمة, بشرط أن تكون هذه التدابير مطابقة مع ما جاء في حكم المحكمة, بالإضافة إلى ذلك الدولة المعنية لها أن تختار الوسائل الملائمة لتنفيذ الحكم تحت إشراف ورقابة لجنة الوزراء.

غير أن من خلال إجراء الحكم النموذجي نجد أن المحكمة سمحت لنفسها في اختيار وسائل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة وتقييد الهامش التقديري للدولة المعنية, وبالتالي فإن المحكمة بهذا الاختيار تكون قد تجاوزت الطابع الإعلاني لأحكام المحكمة, إذ إن إجراء الحكم النموذجي يتطلب من المحكمة تحديد التدابير الواجب اتخاذها لحل المشكل الجوهري[٢]. خاصة في بعض الحالات التي يكون فيها الانتهاك لا يترك خيارًا حقيقيًا بالنسبة لوسائل تنفيذ الحكم، والتدابير اللازمة لإصلاح الانتهاك. اذن يمكن القول بإن الحكم النموذجي وأولوية إمكان إعادة الحال إلى ما كان عليه يلزم الدولة المعنية اتخاذ تدابير ذات طابع عام" من أجل وقف الانتهاك وضمان عدم تكراره, خاصة إذا كانت هناك نصوص تشريعية أو ممارسات إدارية هي مصدر الانتهاك فهذا يجعل التعويض غير قادر لجبر الضرر، وإن تكراره يدين الدولة عن الانتهاك نفسه وينعكس سلبًا على نظام الحماية وبالتالي يسبب ضغطًا على المحكمة" بسبب شكاوى المكررة.

أما فيما يتعلق بالرقابة على تنفيذ الحكم النموذجي، فهنا تنهض إشكالية حول تقسيم هذا الاختصاص بين المحكمة الأوربية كهيئة قضائية ولجنة الوزراء كهيئة سياسية, فكما ذكرنا سابقًا أن المحكمة تتجاوز نطاق اختصاصاتها المحددة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان, وبطبيعة الحال أثار ذلك انتقادات كثيرة حتى من قضاة المحكمة أنفسهم " لأن الأمر يتعلق بممارسة اختصاصات لم يتم الاعتراف بها للمحكمة بموجب الاتفاقية الأوربية, ولم توافق عليها الدول المتعاقدة عند انضمامها للاتفاقية ولا في أاي وقت لاحق،

(1) Cour EDH, Plénière, Affaire Marckx c. Belgique, (Requête no 6833/74), Arrêt du 13 juin 1979, § 58. Voir aussi: Cour EDH, Plénière, Affaire Belilos c. Suisse, (Requête no 10328/83), Arrêt du 29 avril 1988, p 78.

(2) Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 22 juin 2004, p 193.

ولم يتم النص عليها في التعديلات المتعاقبة للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[١]. فقد عبر القاضي Zagrebelsky عن رأيه المنفصل في حكم Hutten-Czapska وبين قلقه من أن إجراء الحكم النموذجي[٢] يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين المحكمة ولجنة الوزراء، ويجعل من المحكمة هيئة قضائية تدخل في التنفيذ ذات الطبيعية السياسية[٣].

ولا بدّ من الإشارة في هذه الجزئية إلى أن المادة (٦١) من النظام الداخلي للمحكمة تمنح الاخيرة سلطة جديدة لم يتم الإشارة إليها في أي نص من نصوص الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان. فبالرجوع إلى الاتفاقية لا يوجد نص يدل على إعطاء المحكمة دورًا في تنفيذ الأحكام الذي هو في الأساس من اختصاص لجنة الوزراء[٤]، وعلى الرغم من كون هذا الإجراء يسرع من عملية تنفيذ الحكم إلا أنه يؤدي إلى إزالة الحدود الفاصلة بين اختصاصات كل من المحكمة ولجنة الوزراء .

ويطرح إشكالًا يتمثل بالبحث عن الأساس القانوني لكل إجراء لاحق مثال على ذلك : طلب تمديد الأجل من هي الهيئة المختصة للفصل فيه؟ على اعتبار أنه يدخل في الرقابة على تنفيذ الحكم والذي يكون في الأصل من اختصاص لجنة الوزراء حسب المادة (٤٦) من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٥] .

---

(١) د. مريم بو غازي ,د. يوسف بو القمح، إجراء الحكم النموذجي في الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان, مصدر سابق, ص٥٧٤.

(2) Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 22 juin 2004, p 193.
الموقع الإلكتروني للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان www.echr.coe.int .

(3) Opinion partiellement dissidente du juge Zagrebelsky, Arrêt Hutten-Czapska c. Pologne du 19 juin 2006.

(4) Cour EDH, Troisième Section, Affaire Mehemi c. France (N°2), (Requête no 53470/99), Arrêt du 10 avril 2003, p 43. Voir aussi: CourEDH, Première Section, Affaire Wasserman c. Russie (N°2), (Requête no 21071/05), Arrêt du 10 avril 2008, p 36.

(٥) فمثلا قامت المحكمة بتقييم التدابير المتخذة تنفيذًا لحكم Broniowski ؛ وذلك بمناسبة نظرها في قضيتي Wolkenberg وWitkowska-Tobola ضد بولونيا المتعلقتين بالانتهاك نفسه، حيث أعلنت أن نظام التعويضات الذي أنشأته الدولة البولونية=

خلاصة القول إن إجراء الحكم النموذجي يعطي للمحكمة صلاحية ممارسة رقابة فعلية على تنفيذ الحكم النموذجي، ويكون ذلك من خلال تقدير مدى فعالية التدابير المتخذة, سواء كان في مرحلة استئناف النظر في الشكوى المؤجلة, أو مرحلة شطبها من جدول الأعمال أو حتى عند النظر في الشكاوى المقدمة بعد صدور الحكم النموذجي .

فالقرار النهائي يكون للمحكمة عند تحديدها إذا ما كان المشكل الجوهري تم حله على المستوى الوطني أم لا, وهنا يجب الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان يكون قرار المحكمة ضمني، فاستئناف النظر في الشكاوى المؤجلة أو قبولها شكاوى جديدة تتعلق بالانتهاك نفسه يكون هذا إقرارًا ضمنيًا من المحكمة على عدم تنفيذ الحكم النموذجي بشكل كافٍ. ومن القضايا التي طبقت فيها المحكمة إجراء الحكم النموذجي أيضا هو قضية ضد البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا وسلوفينا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة, فقد توصلت المحكمة وفق المادتين (١٣) , (١٤) وفي ضوء الملاحظات التي قدمها الطرفان, إن الطلب المقدم يثير قضايا وقائعية وقانونية خطيرة بموجب الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والتي ينبغي أن يعتمد تحديدها على دراسة الأسس الموضوعية[1].

=لإصلاح المشكل الجوهري يستجيب للمعايير المحددة في حكم Broniowski وأنه أثبت فعليته وفعاليته في الواقع. انظر:

Cour EDH, Quatrième Section, Affaire Andrzej Wolkenberg c. Pologne, (Requête no 50003/99), Décision du 4 décembre 2007, § 71. Et CourEDH, Quatrième Section, Affaire Witkowska-Tobola c. Pologne, (Requête no 11208/02), Décision du 4 décembre 2007, p 73.

(١) قرار المحكمة جاء فيه: بعد استنفاذ طرق الطعن الداخلية تقبل المحكمة الطلب دون الحكم مسبقًا على الأسس الموضوعية للقضية.

FOURTH SECTION, DECISION , AS TO THE ADMISSIBILITY OF ,Application no. 60642/08 ,by Emina ALIŠIĆ and others ,against Bosnia and Herzegovina, Croatia, Serbia, Slovenia and the former Yugoslav Republic of Macedonia,

ولمعرفة المزيد زيارة الموقع الإلكتروني: https://hudoc.echr.coe.int.

الخاتمـة

من التطورات الهامة التي طرأت في إجراءات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، هو إجراء الحكم النموذجي أمام المحكمة, فمن أجل تجنب أضرار الانتهاكات الجوهرية والآثار السلبية للشكاوى المكررة التي تؤثر على حسن سير عمل المحكمة، تم اتباع إجراء الحكم النموذجي" كوسيلة سريعة وفعالة. أضف إلى ذلك يساعد في ضمان كامل وملائم للانتهاكات التي تطال نصوص الاتفاقية الأوربية، ويساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها التي تفرضها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى توسيع من حجية الأحكام الصادرة من المحكمة. فيهدف الحكم النموذجي إلى تخفيف الضغط على المحكمة، والذي يكون سببه" تلقيها عددًا كبيرًا من الشكاوى المكررة، وهنا يكون الانتهاك نفسه في هذه الشكاوى المكررة والسبب في ذلك" إن هذا الانتهاك يجد مصدره في مشكل جوهري منتظم ومستمر في النظام القانوني الداخلي للدولة المدعى عليها. ويلاحظ أن تطبيق الحكم النموذجي يمس المبادئ الثابتة في القانون الدولي والمبادئ المستقرة في نظام الاتفاقية, منها مبدأ حرية الدولة في اختيار تدابير التنفيذ والطابع النسبي لحجية الشيء المقضي فيه. بالإضافة إلى تأثير إجراء الحكم النموذجي بشكل واضح على حق الأفراد في التقدم بالشكوى الفردية. ويعطي إجراء الحكم النموذجي للمحكمة صلاحيات لم تمنح لها وفق الاتفاقية الأوربية، حيث تخرج المحكمة عن حدود الاختصاصات الممنوحة لها وفق هذه الاتفاقية، منها الرقابة على تنفيذ الحكم الذي هو في الأصل من اختصاص لجنة الوزراء، بالإضافة إلى تدخلها في اختيار تدابير التنفيذ, وهذا بطبيعة الحال يقلص بشكل كبير من الهامش التقديري الذي تتمتع به الدولة المعنية. لذلك وجب على المحكمة عند تطبيق إجراء الحكم النموذجي ان تطبقه في حدود ضيقة، ويكون وفق معايير واضحة بحيث تضمن من خلالها حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة, ومن جهة أخرى انسجام المبادئ المعروفة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

The Authors declare That there is no conflict of interest

References

First: references in English

1- Di Marco. Antonio, "L'état face aux arrêts pilotes de la cour européenne des droits de l'homme", (in: Revue trimestrielle des droits de l'homme, N°108 | octobre 2016).

Second: References in Arabic

1 - Bou Ghazi. Maryam, & Al-Qamh. Youssef, Model Judgment in Jurisprudence, European Legal Court, (Journal of Judicial Jurisprudence, Volume 11, Issue 2| 2021.

2- Abu Al-Wafa. Ahmed, International Protection of Human Rights, Faculty of Law, fourth edition, Cairo University, (Dar Al-Nahda Al-Arabiya)

Third: International Agreements:

1- European convention on human rights.

2- The Statute of the European Court of Human Rights.

www.echr.coe.int

Fourth: Decisions of the European Court of Human Rights

1- Cour EDH, Première Section, Affaire Burdov c. Russie (n°2), (Requête no 33509/04), Arrêt du15 janvier 2009, p 134.

2- Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no31443/96), Arrêt du 28septembre 2005, , p 193.

3. Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 28 septembier 2005 , p 189.

4. Cour EDH, Quatrième Section, Affaire Driza c. Albanie, (Requête no 33771/02), Arrêt du 13 novembre 2007,p 122 .

5. Cour EDH, Troisième Section, Affaire Baumann c. France, (Requête n° 33592/96), Arrêt du 22 mai 2001, p 47.

6. Cour EDH, Deuxième Section, Affaire Rodon Rexhepi et autres c. Italie, (Requête no 47180/10), Décision du 16 septembre 2014, p 44.

7. Cour EDH, Plénière, Affaire Marckx c. Belgique, (Requête no 6833/74), Arrêt du 13 juin 1979, § 58. Voir aussi: CourEDH, Plénière, Affaire Belilos c. Suisse, (Requête no 10328/83), Arrêt du 29 avril 1988, p 78.

8. Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 22 juin 2004, p 193.

9. Cour EDH, Grande Chambre, Affaire Broniowski c. Pologne, (Requête no 31443/96), Arrêt du 22 juin 2004, p 193.

10. Opinion partiellement dissidente du juge Zagrebelsky, Arrêt Hutten-Czapska c. Pologne du 19 juin 2006.

11. Cour EDH, Troisième Section, Affaire Mehemi c. France (N°2), (Requête no 53470/99), Arrêt du 10 avril 2003, p 43. Voir aussi: CourEDH, Première Section, Affaire Wasserman c. Russie (N°2), (Requête no 21071/05), Arrêt du 10 avril 2008, p 36.

12. FOURTH SECTION, DECISION , AS TO THE ADMISSIBILITY OF ,Application no. 60642/08 ,by Emina ALIŠIĆ and others ,against Bosnia and Herzegovina, Croatia, Serbia, Slovenia and the former Yugoslav Republic of Macedonia.,